الفصل الأول
تاريخ التعليم فى مصر الحديثة

١ ـ نشأة التعليم الحديث فى عصر محمد على:

على الرغم من أن محمد على لم يتعلم القراءة والكتابة إلا بعد أن تجاوز الأربعين من عمره[١]، وبالرغم من أن التعليم فى مصر قبل عهده كان قد إنزوى فى أروقة الأزهر وصحون بعض المساجد وأبنية الكتاتيب واقتصر على إتقان الأحكام الشرعية والاعتقادية[٢]، فقد وجه محمد على جلّ اهتمامه إلى التعليم فى مصر بكافة مراحله متبعا فى ذلك أحدث نظم التعليم الأوربية فى ذلك الوقت حيث أيقن أن بناء الدولة الحديثة التى ينشدها يحتاج إلى جيش قوى لا تكتمل كفاءته إلا على الأساليب الحربية الحديثة التى تقوم على العلم والمعرفة، وهذا يحتاج إلى أعداد من المهندسين والأطباء والمحاسبين والمعلمين والمترجمين وغيرهم ونتيجة لذلك رأى محمد على أن يربط التعليم بحاجة الجيش وأن يبدأ السلم التعليمى من رأسه فبدأ بتأسيس المدارس المتخصصة والعالية للوفاء باحتياجات حكومته من المتخصصين وتوفير متطلباتها من الموظفين فى شتى نواحى النهضة وتكوين الرجل المحترف بحرفة يكتسب بها عيشه وكان من هذه المدارس الطب البشرى والصيدلة والمدارس الزراعية والهندسية والصناعية ومدرسة الألسن وغيرها، كما قام بإيفاد البعثات العلمية فى مختلف التخصصات إلى الخارج وأمر بترجمة العديد من الكتب الأجنبية إلى التركية والعربية فى قسم

---

(١) قال محمد على لأحد أصدقائه الانجليز ذات مرة " لم يمن الله على بنعمة التعليم فى الصغر، ولم أعرف القراءة والكتابة إلا بعد أن بلغت السابعة والأربعين ، كرابيتس: ابراهيم باشا، ص ٥٦.

(٢) رفاعة الطهطاوى مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية، القاهرة ، مطبعة الرغائب، ١٢٣٠هـ، ص ٣٧٢.

ملحق بمكتبه بالقلعة ليسهل الإفادة منها[1]، وبهذه الوسائل الثلاث حاول محمد على أن ينقل الغرب إلى مصر ليحقق أهدافه فى بناء الدولة الحديثة، ولكنه لم يحاول أن ينقل مصر إلى الغرب بل احتفظ لها بتراثها وتقاليدها الشرقية وأن كان قد مزجها بحضارة الغرب وعلومه، ومعنى ذلك أن محمد على عندما أخذ بنظام التعليم الحديث لم يقصد به نشر التعليم بين المصريين عموما بل كان هدفه إعداد الموظفين والفنيين والإداريين اللازمين لمشروعه النهضوى. [2]

وبذلك أقام النهضة المصرية الحديثة على أسس مزجت بين التطور فى العالمين الشرقى والغربى[3]، فسارت المدارس الحديثة متوازية مع التعليم الدينى الشعبى الموجود بالأزهر والكتاتيب المنتشرة بالريف المصرى، والجدير بالذكر أن التعليم الحديث وجد من المصريين إعراضا فى بداية الأمر ، وخاصة أن التلاميذ كانوا يعيشون فى المدارس بعيدا عن أهلهم[4]، ولكن ذلك لم يستمر طويلا فبعد أن رأى الأهالى أن خريجى هذه المدارس يتقلدون المناصب الحكومية ويتقاضون المرتبات الكبيرة، ويرتدون الملابس الجيدة أقبلوا على تعليم أولادهم.

وحتى تتضح الصورة نعرض لمراحل تطور التعليم الحديث فى عصر محمد على:

---

(1))كان كتاب "الأمير" لمكيا فيللى من أوائل الكتب التى أمر محمد على بترجمتها.

(2))اسماعيل القبانى: دراسات فى تنظيم التعليم بمصر، القاهرة، النهضة المصرية، ١٩٥٨، ص ١٤٧.

(3))جمال الدين الشيال: تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى مصر فى عصر محمد على ، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٥١، ص ١٠.

(4))لتفاصيل ذلك انظر: احمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى عصر محمد على، القاهرة، النهضة المصرية، ١٩٣٨، ص ٣٧.

المرحلة الأولى ١٨١١- ١٨٣٦:

بدأ محمد على فى هذه المرحلة بإنشاء المدارس العالية والخاصة والمدارس الحربية وكذلك المدارس الابتدائية وفى هذه المرحلة أيضا قام محمد على بإرسال البعثات العلمية إلى أوربا وبخاصة إيطاليا وفرنسا. [١]

والمتتبع لحركة تطور التعليم خلال تلك الفترة يلاحظ ما يلى:

١- أن المدارس كانت تابعة لديوان الجهادية وكان الغرض الأساسى منها حربيا بالدرجة الأولى.

٢- أن نظام التعليم لم يكن مركزيا ، بحيث كان كل مدير مدرسة يضع اللوائح التى يراها مناسبة لمدرسته.

٣- اهتمام الحكومة بتخريج الموظفين بغض النظر عن جنسياتهم مما جعل العنصر المصرى بين الطلاب ضعيفا.

٤- سيطرة النفوذ الايطالى الثقافى على هذه المرحلة حيث كانت الإيطالية هى أولى اللغات التى درست بالمدارس المصرية، وكانت أولى البعثات إلى أوربا توفد إلى إيطاليا.

٥- قيام الأجانب بالتدريس فى هذه المدارس.

المرحلة الثانية ١٨٣٦- ١٨٤١:

وقد بدأ التعليم فى هذه المرحلة يصبح أكثر تنظيما حيث أصبح هناك ترابطا أكثر بين المدارس، كما عاد الكثير من طلاب البعثات للمشاركة فى تنظيم التعليم ببلادهم والعمل فى المصالح والدواوين الحكومية، وإلى جانب ذلك فقد أصدر محمد على أمرا عاليا عام ١٨٣٦ بتكوين " مجلس عام للنظر فى تنظيم المدارس" فوضع قوانين للتعليم أطلق عليها "قوانين شورى التعليم" وهى أول

---

(١) للتفاصيل انظر: عبد المنعم الجميعى : البعثات العلمية المصرية إلى أوربا، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٣-٧.

قوانين تعليمية تصدر فى مصر لتنظيم العمل بالمدارس وتعتبر اولى التشريعات المتكاملة التى نظمت التعليم فى مصر وقسمته إلى مراحله الثلاث، وتبع ذلك فصل المدارس عن ديوان الجهادية وإنشاء ديوان خاص يرعى شئون التعليم عام ١٨٣٧، أطلق عليه " ديوان المدارس" وقد قام هذا المجلس بوضع لائحة لكل مرحلة من مراحل التعليم. [١]

المرحلة الثالثة من ١٨٤١ إلى نهاية عصر محمد على:

بعد أن تمت التسوية بين محمد على والدولة العثمانية عام ١٨٤٠/ ١٨٤١ وبدأ عهد الاستقرار السياسى وتحجيم إعداد القوات المصرية أخذ محمد على فى تسريح العديد من جنوده ، كما أغلقت العديد من المصانع المخصصة لخدمة الأغراض العسكرية على حين استمرت المدارس فى تخريج الموظفين اللازمين للحكومة ، ونتيجة لذلك تم إعادة النظر فى نظام التعليم، وشكلت لجنة لبحث هذه الأوضاع فى ضوء الأوضاع السياسية والاقتصادية الجديدة فقامت بوضع لوائح جديدة للتعليم انخفضت بموجبها أعداد المدارس الابتدائية فأصبحت مدرسة واحدة بالقاهرة وأربع بالأقاليم ، أما عن المدارس التجهيزية والخصوصية فقد ظلت كما هى وإن أنقص عدد طلابها خاصة وأن حاجة الحكومة إلى الموظفين قد خفت حدتها. [٢]

ومما سبق يتضح أن محمد على أوجد نظاما جديدا من التعليم فى مصر يختلف عن النظام التعليمى الذى كان سائدا بها قبل ذلك، وذلك بهدف سد حاجة الحكومة من الموظفين ومد الجيش والإدارات والدواوين باحتياجاتهم من الضباط والموظفين ، كما يتضح أن محمد على اهتم بالتعليم العالى فى بادئ الأمر لأنه لم

([١])للتفاصيل انظر: موسوعة مصر الحديثة، المجلد الرابع، التعليم، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ص ١٩٩٦.

([٢])عزت عبد الكريم : المرجع السابق، ص ١٢٣- ١٢٤.

يكن مرتاحا إلى سيطرة الأجانب على التعليم، ويريد التعجيل بإحلال المصريين محلهم فأرسل البعثات إلى أوربا ولما عاد طلابها حلوا محل معظم الأجانب يضاف إلى ذلك أن التعليم كان يتصف بالصبغة الحربية سواء فى نظام الحياة فى المدارس أو فى طريقة جمع التلاميذ لها أو فى تبعية المدارس لديوان الجهادية مما أدى إلى نفور الأهالى من التعليم فى أول الأمر وامتناعهم عن إرسال أولادهم إلى المدارس كما يتضح أن الحكومة المصرية كانت تعتنى بالتلاميذ وتهيئ لهم السبل الكفيلة لمساعدتهم على إتمام الدراسة من النواحى المادية والصحية وغير ذلك.

وبالنسبة للمدارس الخصوصية التى أنشأها محمد على نذكر:

١- مدرسة الطب لتخريج أطباء ، وصيادلة للجيش والإدارة.

٢- مدرسة الألسن بهدف إعداد مترجمين من الفرنسية والانجليزية إلى العربية أو التركية ، وإمداد المدارس العليا بطلاب على دراية بلغات أجنبية.

٣- مدرسة الهندسة: بهدف إعداد طلاب لمدارس المدفعية والهندسة والحربية والبحرية والمناجم ، وإعداد الموظفين للمصالح المختلفة التى تتطلب معرفة بالعلوم الرياضية والطبيعية.

٤- مدرسة الطب البيطرى لتخريج اطباءبيطريين للجيش والإدارة المدنية.[١]

٥- مدرسة الزراعة.

٦- مدرسة الإدارة الملكية.

٧- مدرسة المشاة لتخريج ضباط فى الجيش لفرق المشاة.

٨- مدرسة المدفعية لتخريج ضباط مدربين على سلاح المدفعية.

---

(١) عزت عبد الكريم : مرجع سابق، ص ٩٥.

٩- مدرسة الفرسان لتخريج ضباط فى الجيش للفرسان.

١٠- مدرسة الموسيقى العسكرية لإعداد طائفة من الموسيقيين لكل آلاى.

١١- المدرسة البحرية بالاسكندرية لتخريج الضباط البحريين.

١٢- المدرسة المصرية بباريس لمتابعة أعضاء البعثات خاصة بعثات الأنجال.

وعندما نقارن بين التعليم الذى عرفته مصر أيام محمد على والتعليم الذى عرفته فرنسا أيام نابليون بونابرت نجد أن هناك تشابها بينهما مما يجعلنا نرى أن محمد على اقتبس النظام الفرنسى فى التعليم، فلم يهتم كل من محمد على وبونابرت بالتعليم الأولى الذى يمكن أن يلتحق به سواد الشعب بل تركز اهتمامها على التعليم العالى[١]، خاصة وأن الأغراض التى توخاها نابليون بونابرت ومحمد على فى فتح المدارس وإشراف الدولة عليها إشرافا تاما كانت لتكوين الأعوان وغرسهم فى مرافق الدولة.

أشار الدكتور عزت عبد الكريم إلى ذلك بقوله "فالتعليم عند محمد على ونابليون وظيفة من وظائف الدولة ونظام من نظمها العامة لإعداد من تحتاج إليه الدولة من العمال لمختلف مرافقها". [٢]

لذلك فإن النظام التعليمى التى شكله محمد على لم يبدأ من القاعدة الشعبية وإنما بدأ بالمراحل العالية ، وعندما أحس بان طلاب هذه المدارس يفتقرون إلى القدرة على استيعاب العلوم الحديثة، ويحتاجون إلى إعداد خاص يؤهلهم للدراسة بهذه المدارس تم إنشاء المدرسة التجهيزية التى يلتحق بها التلاميذ بعد انتهائهم من الدراسة الأولية الابتدائية بمدارس المبتديان التى أنشئت كمرحلة أولى من التعليم ومن ذلك يتضح أن السلم التعليمى فى عهد محمد على نشأ كهرم مقلوب

---

(١)حول التعليم العالى فى عصر محمد على انظر كتابنا وثائق التعليم العالى فى القرن التاسع عشر، القاهرة، دار الكتب والوثائق ، ٢٠٠٤.

(٢)انظر تاريخ التعليم فى عصر محمد على ، مرجع سابق، ص ٦٧.

من القمة التى تمثلها المدارس المتخصصة العالية إلى القاعدة التى تمثلها المدارس الابتدائية والتجهيزية.

أما عن أثر البعثات التى أرسلها محمد على إلى أوربا فقد أدت إلى حدوث صراع فكرى بين ما تركته العصور الوسطى من تراث ، وما جلبه العصر الحديث من تطور، فعلى الرغم من أن أفكار المصريين فى ذلك الوقت كانت تتمسك بتلابيب الماضى الذى كان أنصاره يدافعون عنه، ويحاربون أى أفكار واردة، خاصة وأن الجمود الدينى كان له سلطانه فى ذلك الوقت وأن ما تركته الحملة الفرنسية من آثار استفزت شعور المصريين وهزت المفاهيم الخلقية الثابتة لديهم خاصة بعد خروجهم عن التقاليد والعادات المصرية مما كان له آثاره السلبية فإن البعثات العلمية التى أرسلها محمد على إلى أوربا كانت لها آثارها المثمرة فى هز هذه الأفكار والتعرف على ما فى أوربا من ثمرات العلم النافع والمفيد، والإسهام فى التحديث العلمى لمصر، خاصة بعد انتقال آدابه وعلومه إليها، وقد تم ذلك عن طريقين:

أولهما: ما نشره المبعوثون بين أفراد الأمة المصرية من أفكار وطرق حديثة وعادات لم يسمع المصريون عنها من قبل فقد نقل المبعوثون إلى مصر ما رأوه فى فرنسا من عادات لم يألفوها من قبل كما نقلوا إليها ألفاظ جديدة تتعلق بفكرة الدولة وفكرة الحكومة وما يتعلق بالقانون والعدل، وما يتعلق بالحياة الاجتماعية وآداب السلوك وما إلى ذلك، وبالنسبة لما رأوه من عادات تختلف مع عادات المصريين وطرق حياتهم فقد تحدثوا عن جلوس الفرنسيين على الكراسى وهى طريقة لم يكن يألفها المصريون حيث كانوا يجلسون غالبا إما على المسطبة أو على الأرض، وتحدثوا عن نوم الفرنسيين على أسرة مرتفعة عن الأرض وهى طريقة لم يعرفها المصريون الذين كانوا يفرشون الحصيرة وينامون بها على الأرض، وتحدثوا عن طريقة إعداد المائدة ونظام تتابع الأطعمة عليها،

واستعمال الشوكة والسكينة فى تناولها، وانفراد كل فرد بأدواته أثناء المأكل والمشرب[1]، وهى طريقة لم يتبعها المصريون الذين كانوا يأكلون معا فى صينية من النحاس ويستعملون الخبز بدل الصحون، ويجلس الأكلون على ركبتهم على الأرض حول الصينية ، ويشمر كل شخص عن زراعه اليمنى حتى الكوع، كما أنهم كانوا لا يستعملون السكين ولا الشوكة ولا يعرفون عنها شيئا وإنما يستعملون الإبهام وإصبعين من اليمنى. [2]

وقد تحدث رفاعة عن ذلك فى تلخيص الإبريز مقارنا بين آداب المائدة عند الفرنسيين والمصريين بقوله " احضروا لنا... نحو مانه كرسى للجلوس عليها، لأنه فى هذه البلاد يستغربون من جلوس الإنسان على سجادة مفروشة على الأرض فضلا عن الجلوس بالأرض ثم مدوا السفرة للفطور، ثم جاءوا بطبليات عالية ثم رصوها من الصحون البيضاء.. وجعلوا قدام كل صحن قدحا من القزاز وسكينا وشوكة وملعقة ، وفى كل طبلية نحو قزازتين من الماء وإناء فيه ملح ، وآخر فيه فلفل ، ثم رصوا حول الطبلية كراسى لكل واحد كرسى، ثم جاءوا بالبطيخ ، فوضعوا فى كل طبلية صحنا كبيرا أو صحنين ليغرف أحد أهل الطبلية، ويُقسم على الجميع فيعطى لكل إنسان فى صحنه شيئا يقطعه بالسكين التى قدامه ثم يوصله إلى فمه بالشوكة لا بيده فلا يأكل الإنسان بيده أصلا ، ولا يشوكه غيره أو سكينه أو يشرب من قدحه أبدا، ويزعمون أن هذا أنظف وأسلم...". [3]

وإلى جانب ذلك فقد نقل المبعوثون إلى مصر ألفاظا وأفكارا جديدة من الثقافة السياسية تتعلق بالفكر الليبرالى وبنظم الحكم المعروفة فى فرنسا وقتذاك

([1])رفاعة الطهطاوى : تخليص الإبريز فى تلخيص باريز ، القاهرة، وزارة الثقافة والارشاد القومى، ١٩٥٨، ص ١٣.

([2])ادوارد وليم لين : المصريون المحدثون شمائلهم وعادتهم، ترجمة عدلى طاهر نور، القاهرة، مطبعة الرسالة ١٩٥٠، ص ٨٧- ٨٩.

([3])رفاعة الطهطاوى : مرجع سابق.

وهى الملكية المطلقة والملكية الدستورية والجمهورية وعن الدولة المدنية والدستور الفرنسى أو "الشرطة" La Charte كما يسميه رفاعة وعن الحقوق الطبيعية وعن العدل وعن مناخ الحريات فى باريس وبخاصة حرية الصحافة والنشر، وعن مؤلفات قادة الفكر الأوربى أمثال "جان جاك روسو" ولاسيما العقد الاجتماعى وكذلك روح القوانين لمونتسكيو وغير ذلك من الكتابات ففى " تخليص الابريز فى تلخيص باريز" الذى كتبه رفاعة بعد عودته من بعثته الشهيرة إلى باريس عام ١٨٣١ ووصف فيه رحلته إلى فرنسا نجده يتكلم عن الثورة ضد "شارل العاشر" وتولية" لويس فيليب" العرش بعده، ويصورها تصويرا لم يسمع المصريون به من قبل حيث يقسم فيه الأمة الفرنسية إلى قسمين فيقول: إنه كانت هناك فرقتان الملكية والحرية، ومن الفرقة الثانية طائفة عظيمة تريد أن يكون الحكم بالكلية للرعية، ولا حاجة لملك أصلا، ولكن لما كانت الرعية لا تصلح أن تكون حاكمة ومحكومة وجب أن توكل عنها ما تختاره عنها للحكم وهذا هو حكم الجمهورية وهكذا دخلت كلمة جمهورية إلى اللغة العربية، حقيقة أن هذه الكلمة استعملت وقت الحملة الفرنسية حين بدأ الجيش الفرنسى ينشر منشوراته التى وصفت بأنها صدرت عن الجمهور الفرنسى، ولكنها لم تستخدم فى اللغة العربية وقتذاك وإلى جانب ذلك فقد نشر رفاعة كتابه المعروف " مناهج الألباب المصرية فى مناهج الآداب المصرية" وبه مصطلحات جديدة منها مفهوم السلطة وفى السياسة وتطرق إلى الأصول والأحكام التى يدار بها الحكم وسماها " البلوتيقا" وإلى جانب ذلك فقد لفت نظره أناقة المرأة الفرنسية وبعض صفاتها الخلقية وبأنها لا تغالى فى اقتناء الحلى والجواهر كما تفعل المرأة المصرية، وأنها تعمل كالرجل تماما، وبين ما لها من حقوق فى العلم وفى الحب والزواج والسفر من غير محرم، وقارن بين ذلك وواقع المرأة الشرقية ومع أنه

طالب ان تنال المرأة المصرية قسطا معقولا من التعليم وتدبير شئون المنزل[1]، فأنه طالبها بالاحتجاب مؤكدا أنها أعدت لحفظ المصالح المنزلية.

وإلى جانب ذلك فقد حمل أعضاء هذه البعثات مشروعا متكاملا للفكر التنويرى إلى مصر، وأرجعوه إلى تطور الحضارات، ومع أنهم ساهموا فى بناء دولة مصر الحديثة وكان تأثيرهم واضحا فى مجالات التعليم والصحافة والفكر والثقافة والتربية فإنهم حاولوا التحفظ على الكثير من مبادئ الثورة الفرنسية واعتبروا الشريعة الاسلامية فوق الجميع ، وأن على المحكومين طاعة الحاكم ، وعلى الحاكم إرضاء المحكومين وإرساء العدالة بينهم. [2]

ثانيها: رغبة محمد على فى مسايرة التطور الحديث فى أوربا عن طريق نقل علوم الغرب ونظمه وطرائقه إلى مصر، فقد طلب من أعضاء البعثات بعد عودتهم إلى وطنهم ترجمة العلوم التى درسوها فى أوربا ، وأن يكونوا همزة الوصل بين الثقافة العربية والأوربية وإلى جانب ذلك فقد استجاب إلى اقتراح رفاعة الطهطاوى بإنشاء مدرسة الألسن فى عام (١٨٣٥) لتكون ملتقى ثقافة الشرق بالغرب ويمكن عن طريقها إعداد مترجمين يقومون بترجمة الكتب فى العلوم المختلفة ونقل التراث العلمى الغربى إلى مصر. [3]

وقد استطاع رفاعة خلال إدارته لهذه المدرسة تعريب العديد من علوم الغرب وآدابه وتغيير وجه الحياة الثقافية فى مصر بعد أن نجحت المدرسة فى تخريج العديد من المترجمين الذين قاموا بترجمة أكثر من ألفى كتاب واستطاعوا نقل ثقافة الفكر الغربى إلى مصر، وإلى جانب ذلك استطاعت تخريج العديد من المترجمين البارعين والقادرين على التحرير والكتابة.

---

(1) للتفاصيل انظر: رفاعة الطهطاوى: المرشد الأمين للبنات والبنين، القاهرة ، مطبعة المدارس الملكية، ١٢٨٩هـ.

(2) انظر: كتابنا مدرسة الألسن أيام رفاعة الطهطاوى دراسة ضمن كتاب رفاعة الطهطاوى رائد التنوير، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٧، ص ٦٣٠.

(3) على مبارك : الخطط التوفيقية، جـ١٣، ص ٥٤.

كما استطاعت إدخال علوم جديدة فى مناهجها الدراسية عرفتها مصر لأول مرة فى مناهج مدارسها التعليمية ومنها تدريس مادة التاريخ، ومن أجل ذلك قامت المدرسة بترجمة أول كتاب تاريخى إلى العربية وهو "بداية القدماء وهداية الحكماء"[1]، كما تم تزويد مكتبتها بكتب تاريخية تم شراؤها من فرنسا[2]، كى تغطى تاريخ العالم فى العصور القديمة والوسيطة والحديثة، ويبدو أن تدريس التاريخ فى هذه المدرسة كان باللغة الفرنسية. وقد عاشت هذه المدرسة مزدهرة فى عصر محمد على لدرجة أنها بدأت تسيطر على شئون الثقافة العامة فى مصر، وتقوم بربط الثقافة المصرية بالثقافة الأوربية.

وهكذا يمكن القول أننا إذا أردنا أن نجمع أسباب النهضة المصرية فى عهد محمد على والتى ما زالت آثارها باقية حتى الآن فى جملة واحدة قلنا إنها اتصال مصر بالحضارة الغربية عن طريق البعثات والسير على منوالها فى العديد من النواحى العلمية والاقتصادية ما جعلها أسبق الأمم الشرقية على الاقتباس من أوربا. حقيقة أن مصر استعدت لأخذ هذه الحضارة من الغرب منذ الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨م، ولكن قصر مدة تواجدها فى البلاد جعل التأثر بها ضعيفا حتى جاء محمد على فاكتمل ما بدأوا به وأدار الحركة بقوة حتى وصلت إلى معظم مناحى الحياة فى مصر.

وعلى أى حال فبالرغم من نجاح محمد على فى تحقيق أهدافه ، وتمكنه من إخراج البلاد من الحالة البدائية التى وجدها عليها إلى حيث تستقبل لونا جديدا من الحضارة فإن معظم من تولوا الحكم بعده لم يرغبوا فى السير على منواله.

٢-التعليم فى عصر عباس الأول ١٨٤٨- ١٨٥٤:

---

(1) للتفاصيل انظر: عبد المنعم الجميعى : مدرسة الألسن وتطور حركة الترجمة فى مصر، القاهرة، ص ٧. وما بعدها.

(2) دار الوثائق : دفتر رقم ٢٠٢١، ديوان المدارس جلسة ٢١ القعدة ١٢٥٢هـ ومحافظ الأبحاث: تعليم محفظة ٦١ تحت عنوان التقرير الفرنساوى المقدم لامتحان تلاميذ مدرسة الألسن.

بعد أن تولى عباس باشا الحكم فى أواخر نوفمبر ١٨٤٨ تخلى عن خطط جده فى التعليم وأنهار على يديه النظام التعليمى من أساسه فألغى معظم المدارس وقل الاهتمام بالتعليم وتناقص عدد المدارس وأرسل طائفة من كبار رجالاتها امثال رفاعة الطهطاوى إلى السودان كما طرد الموظفين الأوربيين وفى مقدمتهم " كلوت بك" مؤسس مدرسة الطب، وأهمل ما درج عليه محمد على من إرسال البعثات إلى أوربا كما أمر بالغاء المدرسة المصرية الموجودة فى باريس ، والتى كانت ترعى شئون هذه البعثات وفيما يلى نذكر ما جناه عباس باشا على التعليم الذى أنشأه محمد على ، وكان الأمل يحدوه فى استمراره من بعده.

١- أمر عباس باشا بنقل مدرسة الطب البيطرى إلى اسطبل بمنوف فى نوفمبر ١٨٤٨ بعد أن مرض له بعض خيوله ولم يجد من أساتذة المدرسة من يستطيع القيام بمداوتها ثم يأمر بالغائها بعد ذلك وإلحاق طلابها جنودا بمدرسة الفرسان.

٢- فصل المدارس الحربية والمشاة والفرسان والمدفعية عن ديوان المدارس وإلحاقها بالجهادية فى فبراير ١٨٤٩ ثم إلغاءها جميعا ، وإنشاء المدرسة المفروزة على أنقاضها.

٣- إلغاء المدرسة البحرية فى فبراير ١٨٤٩.

٤- إحالة "كلوت بك " ناظر الطب إلى المعاش فى إبريل ١٨٤٩ على الرغم من كفاءته وعطائه.

٥- فصل العديد من طلاب مدارس المهندسخانة والطب والألسن.

٦- إلغاء مدرسة الألسن فى نوفمبر ١٨٤٩ ونقل ناظرها رفاعة الطهطاوى إلى السودان لإدارة مدرسة ابتدائية بالخرطوم.

أما عن المنشأت التعليمية التى أقيمت فى عصر عباس باشا فإنه امر بإنشاء قسم خاص للمحاسبة، قامت الحكومة بتشجيع الطلاب على الانضمام إليه

عن طريق ترتيب مرتبات لهم ثم ما لبثت أهواء عباس المتقلبة أن أدت إلى اغلاقه وفصل معلميه[1]، وإلى جانب ذلك فقد أمر عباس بإنشاء مؤسسة واحدة تجمع بين مراحل التعليم الثلاث الابتدائية ، والتجهيزية ومدرسة حربية أطلق عليها اسم المفروزة ، وكانت بمثابة مدرسة تجهيزية حربية.

٣-التعليم فى عصر سعيد باشا ١٨٥٤- ١٨٦٣:

على الرغم من أن الأمل كان معقودا على سعيد باشا فى رعايته للتعليم، فإنه لم يفعل ما كان مأمولا منه ففى حين كان يغدق على المدارس والمؤسسات العلمية الأجنبية نراه يضن على المدارس المصرية بالنفقة التى تمكنها من مواصلة المسيرة فألغى ديوان المدارس مما أفقد العملية التعليمية سندا قويا كانت تستطيع الاعتماد عليه، وتستمد منه القوة والتوجيه والإرشاد وألغى مدرسة المهندسخانة التى نظمت فى عهد سلفه وكان يديرها على مبارك، كما عاشت باقى المدارس فى عهده حياة مضطربة تنتقل من ديوان إلى آخر، ومن نظام إلى آخر خاصة وإن إنشاء معظم هذه المدارس لم يصدر عن خطة معينة وأغراض واضحة ، وكذلك كان ألغاؤها يتم طبقا لأهوائه، وأكثر هذه المدارس لم يقدر أن يمتد أجله إلى أكثر من خمس سنوات فالمدرسة الحربية بالقلعة انشئت فى عام ١٨٥٦ وألغيت عام ١٨٦١ ومدرسة المهندسخانة بالقلعة السعيدية (القناطر الخيرية) أنشئت فى عام ١٨٥٧ وألغيت فى عام ١٨٦١ بعد تحويلها إلى مدرسة حربية (والمدارس الحربية المفروزة) تلغى فى عام ١٨٦١.

ومدرستا الطب والولادة تلغيان فى عام ١٨٥٤ ثم يعاد افتتاحهما فى عام ١٨٥٦ ولم يكد ينتهى عصر سعيد باشا وليس بمصر من المدارس العالية سوى

([1])عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم فى عصر خلفاء محمد على/ عصر عباس الأول، ص ٧٥.

اثنين من المدارس العالية هما المدرسة الحربية بالقلعة السعيدية، ومدرسة الطب بالقاهرة.

٤-التعليم فى عصر اسماعيل ١٨٦٣- ١٨٧٩:

تولى اسماعيل حكم مصر وكان النظام التعليمى الذى وضعه جده محمد على قد غدا أنقاضا على حين كانت المدارس الأجنبية التى شجع سعيد باشا على وفودها إلى مصر كانت مزدهرة، ونتيجة لذلك حاول اسماعيل بعث النظام التعليمى فى مصر على اعتبار أنه أداة للإصلاح والنهوض القومى للأمة فأعاد افتتاح المدارس التى انشأها جده وإحياء ما اندثر منها من مؤسسات وفى عهده تم وضع مناهج جديدة للمدارس بإضافة مواد أخرى كالتاريخ والجغرافيا[1]، كما ظهرت فكرة نشر التعليم الأولى بين أفراد الشعب ومن أجل هذا الغرض قام رفاعة الطهطاوى بإنشاء مكتبا تجريبيا ملحقا بمدرسة المبتديان كما أفتتحت مكاتب فى أقسام القاهرة لمحاربة الأمية. كما أعاد اسماعيل تأليف ديوان المدارس وأصدر لائحة لتنظيم التعليم كما وجه همته إلى إنشاء المدارس على اختلاف أنواعها فأسس عدة مدارس عالية منها مدرسة الرى والعمارة (١٨٦٦م) والإدارة والألسن (الحقوق) عام (١٨٦٨)، والفنون والصنايع (العمليات) (١٨٦٨)، ومدرسة التلغراف (١٨٦٨)، ومدرسة المساحة والمحاسبة (١٨٦٨) ، ومدرسة اللسان المصرى القديم (١٨٦٩)، ومدرسة دار العلوم (١٨٧٢) ، ومدرسة العميان والخرس (١٨٧٥) وإلى جانب ذلك فقد أعاد اسماعيل عهد البعثات التى ازدان بها عصر محمد على، واتخذ التعليم فى عهده طابعا علمانيا فتدفقت وفود الفرنسيين والإيطاليين وغيرهم إلى مصر وجاءت معهم البعثات التبشيرية كجماعة الجزويت والفرير وغيرها، كما أخذ يوفد الطلاب إلى أوربا

---

(١)أبو الفتوح رضوان: منهج المدرسة الابتدائية، الكويت، دار القلم ، ١٩٧٣م، ص ٦٠- ٦١.

منذ عام ١٨٦٣، واستعان فى ذلك بعلى باشا مبارك الذى يرتبط اسمه دائما بهذه النهضة العلمية والتعليمية، كما يرتبط اسمه بلائحة رجب المشهورة ١٨٦٨م أو التى تعد خطوة هامة فى تاريخ التعليم فى مصر وفى وضع أسس التعليم القومى. ولكن ذلك لم يستمر طويلا نظرا لارتباك مالية البلاد نتيجة لسياسة الإسراف والاستدانة التى سار عليها اسماعيل ، فألغيت المدارس الحربية ، وأنشئت بدلا منها مدرسة حربية واحدة تضم مختلف أسلحة الجيش ، والجدير بالذكر أن عصر اسماعيل ينفرد بإنشاء أول مدرسة للبنات فى مصر وهى المدرسة السيوفية (١٨٧٣) حيث كان التعليم النسوى يعد قبله فى حكم العدم حيث لم يكن فى البلاد مدرسة للبنات سوى مدرسة الولادة ، ولم يكن يتعلم فيها فى الغالب سوى البنات الحبشيات كما أنه ينفرد بزيادة عدد المدارس الأوربية التى خرجت عددا كبيرا من رجال الأعمال والمهن وموظفى الحكومة خاصة موظفى البريد والبنوك والسكك الحديد والمحاكم المختلطة. [١] وخلال ذلك تطلع المصريون إلى الأخذ بأسباب المدينة الغربية وبدأت الثقافة الأوربية تدخل إلى مصر بلغاتها وآدابها وعلومها وفنونها. . .

٥-التعليم فى عصر توفيق ١٨٧٩- ١٨٩٢:

وبالنسبة للتعليم فى عصر توفيق فيمكن تقسيمه إلى قسمين ، ما قبل الاحتلال وما بعده، ففى القسم الأول وإبان النهضة القومية التى سبقت الثورة العرابية فى الوقت الذى كان فيه الوعى السياسى قد بلغ ذروته فإن الوعى القومى قد بلغ ذروته أيضا، رأت الحكومة أن تخطو بالتعليم خطوة جديدة، فألفت فى عام ١٨٨٠ لجنة للنظر فى أحوال المدارس واقتراح الخطة المثلى لإصلاح التعليم[٢]، وقد وضعت هذه اللجنة تقريرا تضمن الكثير من وجوه الإصلاح ومنها زيادة

---

(١) الرافعى : عصر اسماعيل ، جـ١، القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٤٨، ص ص ١٩٧- ٢٠٨.
(٢) انظر الوثائق الخاصة بتشكيل لجنة إصلاح التعليم (او قومسيون تنظيم المعارف)

الميزانية المخصصة للمدارس وضرورة تحسين المناهج واقترحت زيادة عدد المدارس الابتدائية، وتحسين مستوى الطلاب، وإعداد المعلمين اللازمين وتحسين أحوال دار العلوم ، وإنشاء مجلس أعلى للمدارس، وفى أعقاب ذلك وافق مجلس النظار فى ١٣ يوليو ١٨٨٠ على إنشاء مدرسة للمعلمين بنظام جديد يخرج عن دائرة الأزهر ، ويهتم بتعليم اللغات الأجنبية، والرياضيات، والعلوم الطبيعية، والتاريخ والجغرافيا[١]، وقد اتخذت هذه المدرسة مكانا لها بدرب الجنينة بالقرب من العتبة الخضراء[٢] وأعلن أن هدفها إعداد معلمين أكفاء للمدارس الابتدائية والتجهيزية يستطيعون تأدية وظائف التدريس فى الأدب والعلوم ، وتسهيل نشر المعارف بين طلابهم ، وتكوين جيل جديد من المثقفين يستجيب لحاجات البلاد ومطالب الحياة الحديثة، ويستفيد من تجارب الأمم الأوربية التى خطت خطوات كبيرة فى مجال التعليم على أن تكون هذه المدرسة نواة لمدرسة معلمين عالية ورغبة من الحكومة فى تثبيت دعائم هذه المدرسة ضمت إليها مدرسة دار العلوم وكونت القسم الأول منها. [٣]

وبالنسبة لسياسة الاحتلال تجاه التعليم فى مصر فقد تم إهماله ومحاربته خاصة وأنه نظر للمصريين نظرة استعلائية ، ووصفهم بأنهم لا يصلحون إلا للأعمال الدنيا ولا يلزمهم سوى التعليم الأولى ، كما جعل الانجليز من التعليم فى نوعه وكمه أداة خادمة لتحقيق أهدافهم وإيقاف الجهود المبذولة لتطوير التعليم، ولذلك قاموا بتعيين (دوجلاس دنلوب) مستشارا للمعارف عام ١٨٩٠ فقام بربط نظام التعليم بحاجة الحكومة إلى الموظفين اللازمين للمهن والخدمات المختلفة[٤]، مما دفعها إلى الاهتمام بالمدارس العليا بهدف تكوين كوادر من الموظفين لسد

---

(١) محمد شفيق غربال: خبير سويسرى فى خدمة التعليم المصرى فى عصر اسماعيل ، مقال بمجلة التربية الحديثة، ابريل ١٩٣٧.

(٢) متحف التعليم : الكتاب الذهبى لمدرسة المعلمين العليا ، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٧.

(٣) للتفاصيل انظر: عبد المنعم الجميعى : تاريخ مدرسة المعلمين العليا ١٨٨٠- ١٩٣٣.

(٤) المؤيد فى ٢٠ ديسمبر ١٨٩٤.

احتياجات الدواوين ، وتسيير دفة الجهاز الحكومى وقد أكد ذلك "اللورد كرومر" فى تقريره عام ١٩٠٢ بقوله أن الحكومة تسعى فى تقديم خدماتها التعليمية إلى إعداد موظفين ومستخدمين يعتمد عليهم فى الوظائف الحكومية يضاف إلى ذلك ان سلطات الاحتلال شجعت على انتشار التعليم الأجنبى فى مصر لدرجة أن عدد الإرساليات الأجنبية قد تضاعف حوالى أربع مرات. [١]

ونتيجة لذلك اقتصر التعليم على تخريج موظفين لا يصلحون لعمل خارج دواوين الحكومة " فتقهقر كليا عما كان عليه قبل ذلك، وسدت أبوابه بكل حيلة فى وجوه الأمة[٢]، حيث ألغيت المجانية فى أقسامه الثلاث الابتدائى والثانوى والعالى بعد أن كانت قاعدة التعليم الحكومى فى مصر منذ عهد محمد على تقوم على مبدأ المجانية ، وبعد أن كانت العلوم تدرس باللغة العربية فيما عدا الحقوق التى كان التعليم فيها بالفرنسية أصبحت تدرس بالانجليزية ابتداء من السنة الثالثة الابتدائية وحل المدرسون الانجليز مكان المصريين، واغلقت بعض المدارس كما تلاشت البعثات التعليمية إلى أوربا فى الوقت الذى زادت فيه الإرساليات التبشيرية لترويج الثقافة الأجنبية ، وأنشئت مدارس لتعليم أبناء الجاليات الأجنبية.

وبالرغم من زيادة ميزانية الحكومة ، فقد ظلت نسبة ما يخص التعليم منها منخفضة طوال فترة الاحتلال[٣]، وقد عبر مجلس شورى القوانين عن استيائه من تدهور أحوال التعليم فقال على لسان لجنة الميزانية "ان نشر التعليم قد تقهقر كليا عما كان عليه قبل ذلك، ويحسن بنا أن نقول أن القابضين على زمام نظارة المعارف العمومية وإدارتها قد سعوا بكل اجتهاد إلى طرق تقليل التعليم وسد أبوابه بكل حيلة فى وجه أبناء الأمة ، ولولا النزر القليل القادر على أداء

---

(١) جرجس سلامة : التعليم الأجنبى فى مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين، القاهرة، ١٩٦٢، ص ١١٢- ١١٣.

(٢) مجلس شورى القوانين : محضر جلسة الأربعاء ١٩ ديسمبر ١٨٩٤، ص ٥٠.

(٣) للتفاصيل: انظر : د. سعيد اسماعيل على : الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لحركة الفكر التربوى فى مصر من ١٨٨٢- ١٩٢٣.

المصروفات لما وجد فى المدارس من التلامذة بقدر عدد المعلمين والموظفين كما هو الآن فى مدرسة المهندسخانة وغيرها من المدارس التى أنحطت كمدرسة الطب ويالية النظارة كانت تقبل كل من يأتيها متعهدا يدفع المصاريف بل أنها سدت هذا الباب أيضا فى كثير من الأحوال. [1] وإلى جانب ذلك فقد قامت سلطات الاحتلال باستبعاد المصريين من الوظائف الهامة فى إدارة التعليم واسندتها للموظفين البريطانيين.

وهكذا نجح الاحتلال فى القبض على شئون التعليم فى مصر وقصره فى أضيق الحدود وتضمنت سياسته من أجل ذلك مظاهر متعددة منها أغلاق بعض المدارس وتشجيع الكتاتيب ، وضغط الميزانية الخاصة بوزارة المعارف، وفرض المصروفات المدرسية والتشدد فى الامتحانات والغاء البعثات وجعل الدراسة بالمدارس باللغة الانجليزية بدلا من العربية بهدف مسخ العقلية المصرية ، وضمان السيطرة عليها بحيث تظل تابعة وناقلة وليست مبتكرة ونتيجة لذلك رأى البعض ضرورة ألا يترك أمر التعليم للسلطات الرسمية ومن هنا بدأت الجمعيات الخيرية تنشئ المدارس الحرة، كما استجاب البعض لدعوة (مصطفى كامل) لإنشاء المدارس وقد لعبت (جمعية العروة الوثقى) دورا هاما فى نشر التعليم الفنى فقامت بإنشاء مدرسة محمد على الصناعية[2]، كما اعتزم الحزب الوطنى إنشاء مدارس ليلية للشعب لتعليم الفقراء.

والجدير بالذكر أن الهدف من سياسة الاحتلال تجاه التعليم يرجع إلى رغبته فى فرض رقابة دقيقة على اتجاهات المصريين كى تبعدهم عن مفاهيم حقوقهم فى الحرية والكرامة وتجعلهم يقتصرون كما قال كرومر على العمل فى

---

(1) مجلس شورى القوانين : محضر جلسة ٢٤ ديسمبر ١٨٩٤، ص ٥٠.

(2) دار الوثائق : محافظ مجلس الوزراء ، محفظة (٣) شركات وجمعيات، مذكرة اللجنة المالية على فتح اعتماد خصوصى لجمعية العروة الوثقى.

المزارع كفلاحين أو العمل فى التجارة والصناعة بحيث لا يتخطى تعليمهم هذه الحدود، أو يحول لأغراض أخرى غير الأغراض التى يقصدونها [1]

وكذلك عصف الاحتلال بالتعليم الحربى بحجة الاقتصاد فى الميزانية، فتم الغاء المدرسة البحرية بالاسكندرية وتعطيل الترسانة[2]، وتماشيا مع سياسة الاحتلال فى محاربة التعليم تم التضييق على نظام التعليم فى الأزهر عن طريق خفض حصص القرآن الكريم فى المناهج، والدعوة إلى استخدام العامية بدلا من الفصحى. [3]

٦-التعليم فى عصر عباس الثانى ١٨٩٢- ١٩١٤:

فى ذلك العصر تم تشكيل مجلس المعارف الأعلى، كما تم إنشاء إدارة خاصة بالتعليم الزراعى والصناعى وشهدت مدارس الطب والصيدلة والمهندسخانة والحقوق والمعلمين العليا جهودا واضحة لتطوير التعليم فيها ونجلزة مناهجه ، كما أنشئت مدارس للتعليم التجارى والزراعى ، والطب البيطرى هذا بالإضافة إلى ما شهدته بعض مراحل هذه الفترة من اهتمام بتنشيط البعثات العلمية إلى أوربا بهدف تكوين الكفاءات المطلوبة لإدارة البلاد.[4]

وإلى جانب ذلك فانه نتيجة لاشتداد الشعور الوطنى برزت فكرة إنشاء جامعة فى مصر ولكن سلطات الاحتلال كان لها العديد من التحفظات على هذه الفكرة مما دفع الوطنيين المصريين إلى إنشاء جامعة أهلية تبرعوا لها بالمال

---

(1) تقرير كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٤، القاهرة مطبعة المقطم ، ص ١٣٤

(2) عبد الرحمن الرافعى : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٣ ، ص ٢٨.

(3) تحية أبو شعيشع : قضايا التعليم فى مجلس النواب المصرى ١٩٢٤- ١٩٤٥ القاهرة ـ ـ. ص ١٠ وما بعدها.

(4) محمد ابو الأسعاد: سياسة التعليم فى مصر تحت الاحتلال البريطانى ١٨٨٢- ١٩٢٢، القاهرة، النهضة العربية ١٩٨٣، ص ٢٢- ٢٣.

لتقوم على تعليم العلوم وفقا للمناهج الحديثة وتساهم فى تجديد الحضارة العربيه وتحرير الفكر المصرى من قيود التقليد.[1]

أما بشأن التعليم الدينى فقد أمر الخديو عباس الثانى باسناد وكالة مشيخة الجامع الأزهر للشيخ (حسونة النواوى) كما أصدر أمرا عاليا فى ١٣ يناير ١٨٩٥ بتأليف لجنة أطلق عليها مجلس إدارة الجامع الأزهر وقد تحددت اختصاصاته فى النظر فى ترتيب قواعد التدريس ودرجات العلماء ومقرراتهم وكل ما فى شأنه الارتقاء بأحوال التدريس بالجامع الأزهر[2]، وتأليف مجالس لإدارة كل معهد دينى على حده ، وإدخال بعض العلوم التى لم يكن جاريا تدريسها كالحساب والهندسة والجبر والتاريخ وتوالت بعد ذلك القرارات المنظمة لإدارة الأزهر وفى عام ١٨٩٦ استصدر (الشيخ محمد عبده) قانونا وافق عليه الخديو عباس الثانى يجعل للأزهر أطباء وصيادلة، ويضع نظام لاستحقاق الدرجات، وكسوة التشريفات.

هذا إلى جانب افتتاح مدرسة القضاء الشرعى فى عام ١٩٠٧ لتدريس العلوم الشرعية بعد أن تعددت الشكوى من الخلل فى نظام المحاكم الشرعية، والضرر الذى وقع على الناس نتيجة لجهل قضاتها ونقص علومهم فى تيسير أمور هذه المحاكم بما لا يتفق مع روح الشريعة الاسلامية، وعدم الاهتمام بتأهيلهم التأهيل المناسب، ودخول الرشوة فى تعيين العديد منهم حتى ضج الناس بالشكوى من ضياع حقوقهم وملاقاتهم الصعاب فى سبيل الحصول عليها[3]، ولإصلاح هذه الأمور تأسست هذه المدرسة لتخريج القضاة والمفتين وأعضاء

---

(1) عبد المنعم الجميعى : الجامعة المصرية القديمة نشأتها ودورها فى المجتمع ١٩٠٨- ١٩٢٥، القاهرة، الطبعة الثانيه ٢٠٠١، ص ١٣.

(2) عاصم الدسوقى : مجتمع علماء الأزهر فى مصر ١٨٩٥- ١٩٦١ القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٠، ص ٢١.

(3) للتفاصيل انظر : عبد المنعم الجميعى مدارس عليا ساهمت فى انشاء الجامعات المصرية- دراسة فى الوثائق . القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٨٨ وما بعدها.

وكتبه المحاكم الشرعية وفى عام ١٩١١ تحددت سلطات شيخ الجامع الأزهر، بتشكيل مجلس الأزهر الأعلى.

٧-التعليم فى مصر فى ظل الاستقلال:

بعد أن حصلت مصر على استقلالها طبقا لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بدأ تمصير وزارة المعارف العمومية، وانتقل التعليم الشعبى من ايدى المحتلين إلى ايدى المصرين كما صدر دستور ١٩٢٣ الذى حوى بين مواده ثلاث مواد عن التعليم هى ١٧، ١٨، ١٩ أما الأولى فقد جاء بها "التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام او ينافى الآداب" وجاء الثانية "تنظيم أمور التعليم يكون بالقانون" أما الثالثة فنصت على أن "التعليم الأولى الزامى للمصريين من بنين وبنات وهو مجانى لجميع المصريين[١]، ونتيجة لذلك تألفت لجنة برلمانية لوضع مشروع قانون التعليم الاجبارى للبنين والبنات[٢]، وناقش البرلمان هذه الأمور ومع ذلك فقد ظل التعليم بالمرحلة الأولى يمثل انعكاسا واضحا للأوضاع الطبقية فى المجتمع المصرى خاصة وأن كبار الملاك من أعضاء البرلمان حالوا دون تطبيقه وأبدوا تخوفهم من تعليم أبناء الفلاحين والعمال، واظهروا نظرة استعلائية تجاه الطبقات الفقيرة، وظهرت بينهم آراء تنادى بان يقتصر تعليم أبناء الفقراء على القراءة والكتابة لذلك لم يتحقق فى نظام التعليم المساواة فكان هناك الكتاتيب والمدارس الأولية، والمدارس الالزامية ، وكان التفاوت صارخا بينها وبين المدرسة الابتدائية وغيرها من دور التعليم المناظرة فقد كانت المدارس الابتدائية تنال اهتمام الوزارة من حيث المناهج، والخطط، وهيئات التدريس بها ومن حيث امكانياتها ومرافقها ، وكانت وقفا إلى حد كبير على فئة قليلة من أبناء المجتمع،

---

(١) د. سليمان نسيم . صياغة التعليم المصرى الحديث، دور القوى السياسية والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣-١٩٥٢. القاهرة . الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٤، ص ١٠

(٢) مضابط مجلس النواب : الجلسة الخامسه عشرة فى يونيو ١٩٢٤، ص ٤

وهى الفئة التى تستطيع دفع مصروفاتها المقررة، والتى كانت تستطيع مواصلة التعليم الثانوى والتعليم العالى، لتجد المجال مفتوحا فى سعل توظيف الحكومية اما الغالبية العظمى من المصريين فكان مكانهم التعليم فى الكتاتيب والمدارس الأولية والالزامية والتى كانت فقيرة فى امكانياتها كما كانت مناهجها ومدرسوها أقل فى المستوى، ومن هنا انحرف ميزان العدالة الاجتماعية بالنسبة للتعليم فى ذلك الوقت. (١)

وكم من مرة حاول أعضاء مجلس النواب لفت نظر الحكومة إلى هذا الموضوع، فقد طالب نواب البرلمان خاصة نواب مديريات الوجه القبلى بتخفيض مصروفات التعليم بجميع درجاته بما فيه التعليم الابتدائى حتى لا يحرم الطلاب الراغبين فى التعليم من مواصلة تعليمهم(٢)، كما انتقد مجلس الشيوخ سياسة وزارة المعارف تجاه التعليم الابتدائى وطالب اعضاؤه بتخفيض مصروفاته بعد أن إنهالت العرائض والاقتراحات عليهم من أولياء أمور التلاميذ تطالب الحكومة باعفاء ابنائهم من مصروفات التعليم، كما أرسلت العرائض إلى الديوان الملكى يتظلم فيها أصحابها من فداحة المصروفات الدراسيه، ويطالبون باعفاء ابنائهم من المصروفات أو من بعضها ، وجعل المجانية للمتفوقين سواء كانوا من أبناء الفقراء أو الأغنياء. (٣)

ونتيجة لذلك قامت وزارة المعارف برفع نسبة المجانية للتلاميذ المتفوقين إلى ٥% كما قامت بتخفيض المصروفات المدرسية بنسبة ٢,٥% يضاف إلى ذلك ان وزير المعارف رخص بأن يعفى بعض التلاميذ من المصروفات المدرسية كلها أو بعضها إذا اتضح أن موارد أولياء أمورهم لم تسمح لهم بدفع المصروفات، بشرط ألا يتجاوز عدد التلاميذ الذين يتناولهم الاعفاء ١% من

---

(١) د. سعيد اسماعيل على : التعليم فى ظلال ثورة يوليو ١٩٥٢، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٥، ص ١٤٥.
(٢) مضابط مجلس النواب : الجلسة الثالثة والعشرون فى ٢ اغسطس ١٩٢٦، ص ٣٢٠- ٣٢١.
(٣) مضابط مجلس النواب : الجلسة التاسعة عشرة فى ٩ يناير ١٩٣٢، ص ١٠٦ والجلسة الحادية والثلاثون فى ١٢ ابريل ١٩٣٢.

مجموع تلاميذ المدارس الابتدائية ، ثم زيدت نسبة الإعفاء بعد ذلك إلى ٣,٥% هذا عن موضوع المصروفات المدرسية، أما عن تطوير نظام التعليم ، والتعديلات التى أضيفت إليه فقد قامت وزارة المعارف بادخال تعديلات بأنظمة المتعلمين الابتدائى والثانوى ومناهجهما فأضيف إلى المواد التى تدرس بالمدارس الابتدائية ثلاث مواد جديدة، كما أضيف إلى مواد التعليم الثانوى ست مواد جديدة ووسعت المناهج فى سائر المواد، كما اشتملت الامتحانات على اختبارات تحريرية وشفوية بحيث لا يدخل الاختبارات الشفوية إلا من نجح فى التحريرية.

ولم يقتصر ذلك الأمر على تعليم البنين بل تناول تعليم البنات[١]، ولمواجهة ذلك تم وضع برنامج لبناء عددا من المدارس الثانوية والابتدائية كما قامت وزارة المعارف بتعيين مراقب للتعليم الثانوى يوكل إليه امر الاشراف عليه. [٢]

وفى السنة نفسها تم افتتاح الجامعة المصرية بعد أن صدر الأمر الملكى فى ١٩ مايو ١٩٢٥ بضم الجامعة الأهلية إلى الحكومة لتكون نواة لكلية الآداب بالجامعة الأميرية[٣]، كما أقر مجلس الشيوخ والنواب قانونا بشأن إنشاء الجامعة وصدق عليه الملك فؤاد وينص على أن تنشأ فى مدينة القاهرة جامعة تسمى الجامعة المصرية[٤]، وإلى جانب ذلك اهتمت وزارة المعارف بإصلاح المدارس العليا وتوسعت فى إرسال البعثات العلمية إلى أوربا للاستفادة من خبرات

---

(١) اسماعيل القبانى : سياسة التعليم فى مصر، القاهرة، مطبعة التأليف والترجمة، ١٩٤٤، ص ٨-٩.
(٢) مجلس النواب : مضبطة الجلسة الحادية والثمانين فى ٢٢ يونيو ١٩٢٧، ص ١٥١٧.
(٣) دار الوثائق : محافظ عابدين – تعليم عالى – مذكرة ايضاحية بشأن مرسوم قانون بإنشاء الجامعة الأميرية.
(٤) للتفاصيل انظر : الوقائع المصرية العدد ٣١ فى ١٩ مارس ١٩٢٥ مرسوم بإنشاء الجامعة المصرية وتنظيمها.

وتجارب الجامعات الأوربية وبضرورة إعداد فريق من الأساتذة المصريين للقيام بمهمة التدريس فى الجامعة باللغة العربية. [1]

وإلى جانب ذلك اهتمت وزارة المعارف بالتعليم الفنى فقررت الاهتمام بالتعليم التجارى لاحتياج خريجيه للعمل فى البنوك والشركات على أن تشمل الدراسة فى هذه المدارس تعليم اللغات الأجنبية المتداولة فى البلاد، كما قررت الاهتمام بالتعليم الصناعى والزراعى لحاجات البلاد المتزايدة لخريجى هذه المدارس.

وبعد أن تولى (احمد نجيب الهلالى) منصب وزير المعارف العمومية فى وزارة توفيق نسيم فى نوفمبر ١٩٣٤ تم القيام بعدة اصلاحات تعليمية حيث قام بوضع تقرير معروف بعنوان " التعليم الثانوى عيوبه وإصلاحه" كان من نتيجته إنشاء مكتب فنى لإصلاح التعليم الثانوى ، ووضع مناهج جديدة، وفيه قسمت الدراسة إلى قسمين القسم الأول أربع سنوات للحصول على اتمام الشهادة الثانوية – القسم العام "الثقافة العامة " والقسم الثانى سنة واحدة للحصول على شهادة اتمام الدراسة الثانوية – القسم الخاص "التوجيهية" من شعبتى الآداب والعلوم ، ثم اضيفت شعبة للرياضيات بعد ذلك، كما زادت مدة الدراسة بالتعليم الثانوى للبنات مدة عام ابتداء من سنة ١٩٣٥ لتصبح ست سنوات لتزويد الفتيات بقدر مناسب من المواد النسوية.

وفى عام ١٩٤٩ صدر قانون بشأن تنظيم التعليم الثانوى وتحديد مستوى الدراسة فى المدارس الثانوية العامة والفنية وتقسيمه إلى قسمين القسم الأول متوسط ومدة الدراسة به سنتان ، والقسم الثانى ثانوى مدة الدراسة به ثلاث سنوات ينقسم التعليم فيها إلى عام وفنى ، وتكون الدراسة فى التعليم الثانوى العام موحدة لجميع الطلاب فى الصف الأول ثم تتشعب فى الصفين الأخيرين إلى

([1])للتفاصيل انظر: عبد المنعم الجميعى : البعثات العلمية المصرية إلى أوربا- دراسة فى الوثائق، القاهرة ٢٠٠٧، ص ١٢.

شعبتين أدبى وعلمى إلا أن هذه الخطط لم تنفذ ، وتم ابطالها بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٠ الذى أعاد تنظيم التعليم الثانوى طبقا للتعديلات التى تمت عام ١٩٣٥.

وبعد أن تولى (الدكتور طه حسين) وزارة المعارف (١٢ يناير ١٩٥٠- ٢٧ يناير ١٩٥٢) بدأ فى تطبيق مجانية التعليم الثانوى عملا بما نادى به من أن التعليم حق لكل فرد كالماء والهواء، وكان من نتيجة ذلك زيادة الاقبال على التعليم بجميع مراحله ، كما صدر القانون ١٤٢ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم المرحلة الثانوية حيث تم تقسيم التعليم الثانوى إلى نوعين عام وفنى ، وتقسيم الدراسة فى التعليم الثانوى على مرحلتين المرحلة الاعدادية، ومرحلة الثقافة العامة التى تليها سنة توجيهية تتشعب فيها الدراسة إلى شعبتين أدبى وعلمى، وقد تم العمل بهذا القانون حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وإصدار القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣. [1]

تطور التعليم فى أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى الوقت الحالى:

حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ لم تستطع الحكومات المتعاقبة حل مشكلات البلاد، حيث تركزت السلطة والثروة فى يد فئة قليلة لم تهتم فى الكثير من الأحيان إلا بالمحافظة على مصالحها ، وكانت البلاد ضيعة يمكن توارثها أبا عن جد دون الإكتراث بمصالح القطاعات الكبيرة من المصريين الذين كانوا نهبا للجهل والفقر والمرض ولهذا كان قيام الثورة أمرا محتوما لأنه كان من الصعب أن تستمر الأوضاع القائمة إلى مالا نهاية، لذلك كان المجتمع المصرى على استعداد للتغيير الهادف إلى إصلاح الأوضاع. وبعد أن تمكن الضباط الأحرار من الوصول إلى السلطة شهدت مصر طفرة كبيرة من التوسع فى التعليم بشكل غير مسبوق. كما شهدت نهضة كبيرة فى الآداب والفنون ، والنهضة المسرحية

([1])موسوعة مصر الحديثة . التعليم، مرجع سبق ذكره.

والسينمائية والفنون التشكيلية وشجعت على ترجمة عيون التراث العالمى والتأليف والابتكار فى شتى ألوان المعرفة حيث تم إعادة صياغة المجتمع المصرى بسياستها التى حاولت بها تهيئة الفرصة لكل فرد من أبناء مصر للحصول على قسط من المعرفة والعلم يستطيع به أن يشق طريقه فى الحياة فبعد أن تقلد الصاغ (كمال الدين حسين) أمور التعليم فى مصر خلفا لإسماعيل القبانى تم تغيير اسم وزارة المعارف إلى وزارة التربية والتعليم.

كما أعلن أن سياسة الثورة التعليمية تنحصر فى الخطوط التالية:

١- تعميم التعليم الابتدائى ودعمه ، وجعله إجباريا مجانيا لمدة ست سنوات كاملة، وإنشاء مرحلة جديدة هى المرحلة الاعدادية بين الابتدائية والمرحلة الثانوية.

٢- تكافؤ الفرص لجميع المواطنين فى جميع مراحل التعليم.

٣- تخطيط التعليم فيما بعد المرحلة الأولى على أساس احتياجات البلاد وامكانياتها مع دعم هذا التعليم حتى يؤدى الغرض منه لتخريج بناة المستقبل.

٤- التوسع فى التعليم الفنى بأنواعه وخاصة فى المرحلة الاعدادية الفنية.

٥- التوسع فى تعليم البنات.

٦- دعم التعليم العالى والجامعى ، ورفع مستواه ، وتشجيع البحث العلمى مع توجيه عناية خاصة للمعاهد والكليات العملية والدراسات العليا.

٧- مسايرة التطور العالمى فى العلوم والفنون والاداب مع الحرص على روائع تراثنا القديم فى كل العصور وحمايتها.

٨- التعاون الثقافى مع جميع الدول الصديقة فى العالم ، وزيادة أواصر الوحدة الثقافية مع الدول العربية. [١]

---

(١) سعيد اسماعيل على: التعليم فى ظلال ثورة يوليو ١٩٥٢، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨.

ولتأكيد ذلك تضمن الباب الثالث من الدستور الصادر فى ٢٣ يونيو ١٩٥٦ بعض المواد الخاصة بالتعليم جاء فيها: أن التعليم حر فى حدود القانون، وحق للمصريين كما جعله فى مرحلته الأولى إجباريا مجانيا.

وخلال ذلك عملت الثورة على التوسع فى التعليم بشكل لم يحدث فى مصر من قبل فقامت بزيادة عدد المدارس الابتدائية الحديثة التى يتوافر فيها كل ما يلزم لأبنيه التعليم.

أما عن المرحلة الاعدادية ومدتها ثلاث سنوات فقد هدفت إلى تهيئة فرص النمو للتلاميذ فى مختلف نواحى النشاط المدرسى والعملى والاجتماعى، وتوفير وسائل الكشف عن ميولهم واستعداداتهم التى تعين على توجيههم للتعليم الثانوى.

وبجانب المدارس الاعدادية العامة اهتمت الدولة بالتعليم الفنى فتأسست المدارس الاعدادية الفنية زراعية وصناعية وتجارية لتوفير أصحاب المهارات الفنية المواكبة لاحتياجات البلاد فى المشروعات الانتاجية.

أما التعليم الثانوى فقد قصر القبول فيه على ذوى الاستعدادات الذين يستطيعون متابعة الدراسة إلى التعليم العالى والجامعى على أساس مجموع درجات التلميذ فى المرحلة الاعدادية ومدة الدراسة به ثلاث سنوات وتنتهى بامتحان عام، والدراسة فى هذه المرحلة عامة فى السنة الأولى لجميع التلاميذ، وتتفرع فى السنتين التاليتين إلى قسمين ، قسم أدبى ، وقسم علمى ، وقد أصبحت دراسة الدين أساسية فى جميع فرق هذه المرحلة ، كما صارت الهوايات العملية من مواد الدراسة الأساسية، وعنى بدراسة المجتمع وعلم الاجتماع كما اهتم التعليم الثانوى بفتح آفاق جديدة للطلاب للإطلاع على مختلف الثقافات والعلوم التى تدون بها ، فدخلت اللغة الألمانية وغيرها من اللغات إلى بعض المدارس . وإلى جانب ذلك أولت وزارة التربية والتعليم عنايتها بالتعليم الثانوى الفنى فأسست المدارس الزراعية والتجارية والصناعية وبالنسبة للمدارس الثانوية

الزراعية فقد قصد منها تخريج شباب يضطلعون بادارة المزارع ، واستغلال المشروعات الزراعية الحرة ، وشغل الوظائف الفنية بوزارة الزراعة والمصالح الزراعية . وضمانا للتدريب العلمى الكافى نص قانون التعليم الزراعى على أن يلحق بكل مدرسة زراعية مزرعة لتدريب التلاميذ.

وبالنسبة لمواد الدراسة بالتعليم الثانوى التجارى فقد تلقى فيها التلاميذ علوم المبادلات التجارية ومسك الدفاتر والاقتصاد والآلة الكاتبة والاختزال واللغات بهدف ايجاد جيل مثقف ثقافة تجارية ، وإمداد البنوك والمصالح التجارية ببعض خريجى هذه المدارس.

وبالنسبة للمدارس الثانوية النسوية فقد استهدفت رفع كفاية الطالبات إلى مستوى فنى مناسب يمكن عن طريقه مزاولة الأعمال المنزلية على أحدث الطرق وأقربها إلى الاقتصاد والذوق السليم.

وقد أكد دستور مارس ١٩٦٤ الحق لجميع المواطنين فى التعليم فى مراحله المختلفة فى مدارس الدولة وجامعاتها بالمجان كما تضمن الدستور الصادر فى سبتمبر ١٩٧١ بعض المواد الخاصة بالتعليم ، وبموجبها أصبحت الدولة تكفل تكافؤ الفرص لجميع المواطنين ، وتعمل على تحقيق الالتزام فى المرحلة الابتدائية ومده لمراحل أخرى ، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمى، إلى جانب جعل التربية الدينية مادة أساسية والتعليم مجانيا فى مؤسسات الدولة التعليمية ، ومحو الأمية واجبا وطنيا.

وترتيبا على ذلك فان نظام التعليم أصبح بعد قيام ثورة ١٩٥٢ يتميز بأنه حق أساسى لجميع المواطنين وفق قدراتهم وبدون تمييز بينهم . وأن التعليم الأساسى الذى يشمل الحلقة الابتدائية والحلقة الاعدادية تعليم إلزامى اعتبارا من عام ١٩٨١، وأنه يخضع لاشراف الدولة ، ومتاح بالمجان وذلك دعما لتكافؤ

الفرص، ولكن مما يؤخذ عليه اهتمامه بالكم لا بالكيف مما أدى إلى المساس بالعملية التعليمية فى شتى مراحلها.

وعلى أى حال ففى محاولة للتنسيق بين المؤسسات التعليمية المختلفة تم إنشاء مجلس أعلى للتعليم قبل الجامعى يتولى التخطيط لهذا التعليم ورسم برامجه، وتحديد الخطوط العامة للسياسة التعليمية والتربوية فى كل مراحل التعليم قبل الجامعى ، ووضع سياسة ربط التعليم بخطة التنمية ، وإلى جانب ذلك فقد تم إنشاء المركز القومى للبحوث التربوية فى عام ١٩٨٩ بهدف تزويد المشتغلين بالسياسة التعليمية بالمعلومات التربوية التى تساعد الطلاب عبر مراحل الدراسة على النمو والنضج عقليا واجتماعيا وتهيئتهم لاستيعاب ما يستجد فى ميادين العلم والمعرفة ، والعمل على تطوير المناهج التعليمية وإعداد الخطط لتدريب المعلمين.

أما عن المجلس الأعلى للامتحانات والتقويم التربوى فقد صدر القرار الوزارى بانشائه عام ١٩٨٧ بهدف تحديد المعايير الواجب توافرها فى أسئلة الامتحانات بما يتلاءم مع الأهداف التى تعبر عنها المناهج الدراسية هذا بالإضافة إلى إنشاء العديد من المراكز التى تساهم فى تطوير التعليم مثل مركز تطوير المناهج ، والمجلس النوعى للتعليم الفنى قبل الجامعى، والمجلس التنفيذى للمشروع القومى لادخال الحاسب الآلى وتطبيقاته، ومجلس مديرى التعليم والهيئة العامة لمحو الأمية.

أما عن التعليم العالى فى عهد الثورة فقد صار فى توازن كامل مع التعليم العام ، ففى عام ١٩٥٧ صدر قرار جمهورى رقم ٧ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم عملية إنشاء المعاهد والكليات التابعة للوزارة وشروط القبول بها والشهادات التى تمنحها وبالنسبة للتعليم الجامعى ، فقد اهتمت حكومة الثورة به، مما دفع بمعدل الحراك الاجتماعى إلى مستويات غير مسبوقة ، وبدأ ذلك فى عام ١٩٥٧ حيث

قامت بإنشاء جامعة جديدة وهى جامعة اسيوط والتى أصبحت حقيقة واقعة بعد أن ظل مشروعها معطلا منذ عام ١٩٥٠، وأنشئت كلية للبنات بجامعة عين شمس، وأنشأت جامعة القاهرة فرعا لها بالخرطوم، وبدأ العمل به فى أكتوبر ١٩٥٥. [١]

أما عن باقى الجهود لتطوير التعليم الجامعى ، فهذا ما سنتعرض له فى الجزء الخاص بنشأة الجامعات وتطورها. [٢]

---

(١) عبد الرحمن الرافعى: ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢- ١٩٥٩، القاهرة، النهضة المصرية ١٩٥٩، ص ٤٤٣.

(٢) للتفاصيل انظر عبد المنعم الجميعى : تاريخ الجامعات المصرية ١٩٠٨- ٢٠٠٨ القاهرة ٢٠٠٨.